

٢٠٠٠/٩/٨

١ رئيس مجلس الشعب :

« ضروراتها هائلة » في سن التشريعات للمجتمع المتزايد الأعداد

الهدف: قوانين عملية لامثالية.. تحقق توازن الحقوق.. وتحمك التلاعب لضيق الفرص

يصعب تنفيذه.. وانما يأخذ في اعتباره كل أفراسات مجتمع الأعداد الكبيرة من ظروف واعتبارات خاصة، بحيث يكون تشريعا ممكن التطبيق..

□ وان يراعى التشريع المتغيرات الحاصلة سواء كانت بشرية أو مادية، ويتضمن في إطارها الحلول العملية من جهة.. والتي تحقق من جهة أخرى وفي ذات الوقت الهدف الذي ينشده التشريع.

□ وان يوازن بين حقوق الفئات المختلفة في مجتمع الأعداد الكبيرة وبين المصلحة العامة.

□ وان يتضمن تحديدا لادوار القطاعات الأخرى التي يحتاج مجتمع الأعداد الكبيرة الى قيامها بادوار معاونة الى جانب دور الدولة الرئيسي لتوفير احتياجاته وتحقيق طموحاته.. وفي مقدمتها القطاع الخاص والهيئات الأهلية والمجتمع المدني..

□ ولأن فرصة الفرد في أي مجال عادة ما تكون أضيق في مجتمع الأعداد الكبيرة، فإن التحايل على انقزاعها تكون واردة ومن ثم ينبغي أن يراعى التشريع هذا الاحتمال، ويحكم ضبط وتحديد شروط الحصول على الفرصة في كل مجال، لكيلا تتاح إلا لمن هو أحق بها..



د. فتحى سرور

وفي هذا الإطار - رغم الإبقاء على المسؤولية الكبرى لحسن التنظيم وكفاءة الإدارة في تسيير المصالح والخدمات - يعطى الدكتور احمد فتحى سرور المواصفات الأكثر خصوصية في التشريع لمجتمع الأعداد الكبيرة بكل مايفرضه من تحديات.. وتتركز في ست مواصفات تشمل :

□ ان يتجنب التشريع دائما خطأ النقل الى مجتمع الأعداد الكبيرة من تجربة مجتمع آخر صغير واسع الامكانات..
□ والا يكون تشريعا نظريا مثاليا،

ربما يظن البعض ان تأثيرات مجتمع الأعداد الكبيرة يقتصر على مجالات التشغيل والخدمات والانتاج..

ومع ان هذا صحيح تماما.. إلا ان تأثيرات الأعداد الكبيرة في أي مجتمع تكون لها انعكاساتها أيضا.. من أولى خطوات تنظيم حياة المجتمع.. أي من مرحلة التشريع.. وما يتطلبه من تعديلات على فترات تلاحق تطوراتها التي يفرضها التزايد المستمر في حجم المجتمع، وتشعب احتياجاته ومصالحه..

و يؤكد ان القواعد العامة التي يقوم عليها التشريع في ظل نظام السياسى ليلد ما لاتتأثر بأعداد السكان.. ولكن التأثيرات تكون في التطبيق على حد ما يؤكد الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب.

ولكن رغم هذه الحقيقة.. يظل التشريع لمجتمع الأعداد الصغيرة.. مختلف عن التشريع لمجتمع الأعداد الكبيرة.. في مراعاته لظروف المجتمع ويبرز ذلك من خلال حرص المشرع على أن يحقق المبادئ الأساسية في التشريع الذي يضعه.. وفي مقدمتها تحقيق المساواة في الحصول على الخدمات، وتطبيق مبدأ التكافل الاجتماعى بمعنى أن يتحمل القادر بعضا من الإعباء عن غير القادر.